المجلة العربية للعلوم الإدارية
مجلد 23، عدد 3، سبتمبر 2016، 405 – 422

أثر تحويلات العمالة الوافدة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية

أحمد عبدالكريم المحيميد
جامعة الملك سعود
المملكة العربية السعودية

مصطلحات علمية

التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، العمالة الوافدة، الناتج المحلي الإجمالي، ناتج القطاع الخاص.

الملخص

هدف البحث إلى دراسة أثر تحويلات العمالة الوافدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة ما بين 1980 – 2014 عبر قناتي الناتج المحلي للقطاع الخاص وإجمالي الصادرات، واستخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك Co-integration لـ(Pesaran et al. 2001) في إطار نموذج المتباطئات الموزعة The Autoregressive Distributed Lag (ARDL)، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). أظهرت نتائج الدراسة في الأجل الطويل وجود علاقة سالبة بين نمو الناتج المحلي وتحويلات العمالة الوافدة، بينما كانت موجبة لمتغيرات الصادرات: ناتج القطاع الخاص، ومؤشر المستوى العام للأسعار. أما نتائج الأجل القصير فقد أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ سرعه تعديل عالية نحو التوازن، ووجود علاقة سببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وباقي المتغيرات، حيث يتأثر نمو الناتج بتحويلات العمالة الوافدة سلبا وإيجابا بإجمالي الصادرات ومؤشر المستوى العام للأسعار. تؤكد النتائج ضرورة إيجاد آليات مناسبة للحد من تدفق تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج، وتوجيهها إلى داخل الاقتصاد، من خلال تحفيز الاستثمار وخلق قنوات له.

ارتفعت تحويلات العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الماضية بنسبة عالية جداً؛ إذ قدرت بحوالي 51 مليار ريال في عام 2004، وارتفعت إلى حوالي 135 مليار ريال في عام 2014، بزيادة قدرها 164% خلال هذه الفترة، والتي أسهمت في تنمية اقتصاداتها من خلال توفير النقد

– تم تسلم البحث في نوفمبر 2015، وأجيز للنشر في أبريل 2016.
– يتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى مركز البحوث بكلية إدارة الأعمال وعمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود لدعم البحث.

الأجنبي والتمويل اللازم لتوفير الاستهلاك العائلي، وتحسين مستوى الدخل، وإيجاد فرص عمل لمواطني هذه الدول المصدرة للعمالة. وفي المقابل استفاد اقتصاد المملكة العربية السعودية من القيمة المضافة من تلك العمالة بما تضيفه للناتج المحلي الإجمالي. وإسهامها غير المباشر في تنمية الاستثمار والاستهلاك المحلي، وإن كان ذلك مرتبطاً بطبيعة تخصصات تلك العمالة من حيث درجة مهارتها، والمجالات التي تعمل فيها. إن هذه العمالة – لتنوع مهارتها – تسهم إسهاماً أساسياً في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، من خلال الدور الإيجابي الذي تضيفه عن طريق تنشيط الطلب الكلي، وعلى الجانب الآخر ارتفع ناتج القطاع الخاص للمملكة من 185 مليار ريال عام 2004 إلى 648 مليار ريال عام 2014 بنسبة 250%.

وقد شهدت تحويلات العمالة الوافدة تزايدا ملحوظا خلال الأعوام القليلة الماضية؛ نتيجة لتزايد تدفقها بشكل نظامي وغير نظامي؛ لما تشهده المملكة من تطور سريع في البنية التحتية، وبخاصة بعد أن تخطت أسعار النفط حاجز 140 دولارا للبرميل في عام 2008، وهو ما دفع هذه العمالة إلى تصحيح وضعها القانوني أو ترحيلها حيث تم في عام 2011 ترحيل ما لا يقل عن 1.5 مليون عامل غير نظامي، وتصحيح أوضاع ما لا يقل عن 500 ألف عامل من جنسية واحدة فقط خلال عام 2015.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تحويلات العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى متغيرات أخرى، مثل ناتج القطاع الخاص، وإجمالي الصادرات، والمستوى العام للأسعار على الناتج المحلي الإجمالي. ولغرض هذا التحليل تستخدم الدراسة الأساليب القياسية، كنموذج المتباطئات الموزعة The Autoregressive Distributed Lag (ARDL)؛ لما يتميز به من عدم اشتراطه استقرار السلاسل الزمنية لنفس المستوى، ولفاعلية نتائجه في حالة العينات الصغيرة المستخدمة. وتستخدم الدراسة بيانات سنوية من عام 1980–2014، تم جمعها من المصادر الرسمية، كمؤسسة النقد العربي السعودي، ووزارة الاقتصاد والتخطيط – مصلحة الإحصاءات العامة. ويلي هذه المقدمة تعريف بتحويلات العمالة الوافدة وحجمها وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية، ثم مراجعة الأدبيات في هذا المجال، فالنموذج الاقتصادي المستخدم، ثم النتائج وتحليلها.

تحويلات العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية

تشير المصادر الرسمية إلى أن عدد الأجانب المقيمين في المملكة يبلغ حوالي 9.4 ملايين نسمة في عام 2014، يعمل منهم حوالي 6.4 مليون نسمة، ويصل متوسط تحويلاتهم نحو 1204 ريالات شهرياً لكل عامل، حيث سجلت تحويلات العمالة الوافدة أعلى مستوى لها في تاريخها؛ لتصل إلى 134.9 مليار ريال خلال عام 2014، مرتفعة بنسبة 5.6% عما كانت عليه خلال العام 2013 (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2014). وتقدر تحويلات العمالة الوافدة بحوالي 4.8% من إجمالي الناتج

المحلي الإجمالي و20.8% من إجمالي الناتج المحلي للقطاع الخاص لعام 2014.

ومن قراءة البيانات التاريخية لتحويلات العمالة الوافدة يمكن ملاحظة ارتفاعها خلال عامي 1997 و1998 خلال الأزمة الآسيوية، وأيضاً في عام 2008 بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية، فقد ارتفعت بنسبة 33% في عام 2008 عما كانت عليه في عام 2007، ثم بنسبة 23% في عام 2009. إن ارتفاع هذه التحويلات قد يُفسر بوصفه نتيجة لتزايد أعداد العمالة العائدة إلى بلادها بفعل الاستغناء نتيجة لتباطؤ الاقتصاد في ذلك الوقت، ومن ثم تحويل جميع مدخراتها إلى بلدانها. أما بيانات إجمالي الصادرات فتشير إلى انخفاض نسبة تحويلات العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2005–2004 من 10.7% إلى 7.5% ثم إلى 6.8 في عام 2008، إلا أنها ارتفعت إلى 13.3% في عام 2009 نتيجة حتمية للأزمة المالية العالمية، وانخفضت إلى 10.5% في العام الذي يليه، وكانت أخيراً 10.5% في عام 2014. ويوضح الجدول (1) والشكل (1) التغيرات والنسب بين تحويلات العمالة الوافدة والناتج المحلي الإجمالي وناتج القطاع الخاص وإجمالي الصادرات، حيث يمكن ملاحظة العلاقة الطردية بين هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، وكذلك نسب تغيراتها.

جدول 1
تحويلات العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية

السنة	تحويلات العمالة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال)	نسبة تحويلات العمالة للناتج المحلي الإجمالي	ناتج القطاع الخاص (مليون ريال)	نسبة التحويلات لناتج القطاع الخاص	إجمالي الصادرات	نسبة التحويلات إلى إجمالي الصادرات
2004	50.832	970.283	%2.5	367.195	%8.13	472.491	%7.10
2005	51.395	1.230.771	%2.4	409.002	%6.12	677.144	%5.7
2006	57.295	1.411.491	%1.4	463.365	%4.12	791.339	%2.7
2007	59.009	1.558.827	%8.3	533.050	%1.11	874.403	%7.6
2008	78.546	1.949.238	%0.4	611.976	%8.12	1.175.482	%6.6
2009	96.329	1.609.117	%0.6	655.347	%7.14	721.109	%3.13
2010	98.173	1.975.543	%0.5	745.532	%2.13	941.785	%5.10
2011	103.485	2.510.650	%1.4	845.780	%2.12	1.367.620	%.7.5
2012	107.335	2.752.334	%9.3	940.794	%4.11	1.456.386	%3.7
2013	113.750	2.791.26	%1.4	1.029.046	%1.11	1.409.523	%1.8
2014	995.134	2.798.43	%8.4	1.140.191	%7.11	1.283.62	%4.10

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير 51 – 2014.

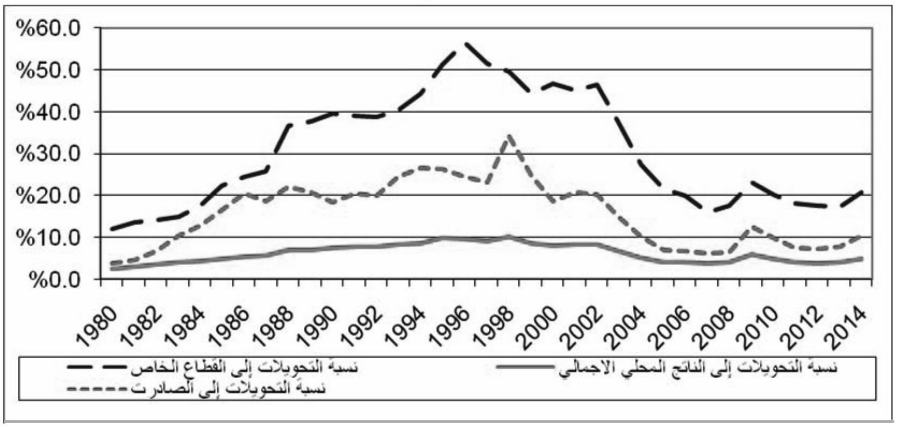

شكل 1

العلاقة بين نسب تحويلات العمالة الوافدة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وناتج القطاع الخاص، وإجمالي الصادرات

الدراسات السابقة

هناك كثير من الأدبيات التي أوضحت أهمية تحويلات العمالة الأجنبية إلى دولهم بصورة إيجابية أو سلبية، ومدى تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية، حيث ركزت دراسة الأمانة العامة للشئون الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي (2003) على تحويلات العمالة الأجنبية من دول مجلس التعاون، ودراسة محدداتها وآثارها الاقتصادية. أوضحت الدراسة أن حوالي 63% من تحويلات العمالة الأجانب تخرج من السعودية، وأن 15% منها من دولة الإمارات، و22% منها من باقي دول المجلس. أظهرت الدراسة أن تحويلات العمالة تؤثر في اقتصاديات دول المجلس تأثيراً ملحوظاً، حيث شكلت تسربا بحوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس مجتمعة. كما أوضحت الدراسة أن لتحويلات العمالة تأثيرا غير مباشر على حجم الاستثمارات في دول المجلس بوصفها فرصاً غير مستغلة، وكان الأجدر الاستفادة منها في حالة توافر الأدوات الاستثمارية المناسبة لاستقطابها واستيعابها في الاقتصاديات المحلية لدول المجلس.

هذه التحويلات تشكل فرصاً ضائعةً على اقتصاد دول المجلس حيث تصل إلى أكثر من ثلث حجم الاستثمار الفعلي، والذي يشكل حوالي 45% منه.

وبحث Abdul-Rahman, (2006) تحويلات العمالة في المملكة العربية السعودية، وذلك بدراسة تاريخية لأنماط هذه التحويلات ومحدداتها، وقياس تأثيرها في اقتصاد المملكة. استخدم عدة متغيرات لتحديد محددات التحويلات، كمتوسط دخل الفرد الحقيقي والأجور، وبعض المتغيرات الاجتماعية، وعامل المخاطرة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين متوسط الدخل الحقيقي وتحويلات العمالة،

والذي أوضح أن تلك التحويلات متوافقة مع الدورة الاقتصادية (Pro-cyclical)؛ حيث تزداد في فترات الرواج والتوسع الاقتصادي للبلد، وتنخفض في فترات الركود والكساد. كذلك أوضحت نتائج الدراسة العلاقة الإيجابية بين الأجر وتحويلات العمالة، حيث تزداد مع زيادة الأجور، والعكس صحيح. كما أوضحت نتائج الدراسة أهمية العوامل الأخرى في تحويلات العمالة؛ كالعوامل السياسية والمخاطر المالية بوصفها محدداً لاستقرار السياسات في المملكة. استخدمت الدراسة كذلك النماذج الاقتصادية، كاختبار السببية، واختبار التكامل المشترك، والذي أوضحت نتائجه عدم وجود علاقة سببية متبادلة بين تحويلات العمالة والناتج المحلي الإجمالي، كذلك أفاد نموذج تصحيح الخطأ المستخدم في الدراسة أن الاختلالات يجري تصحيحها في فترة ما بين سنة ونصف إلى ثلاث سنوات.

وقام Naufal and Termos (2009) باختبار سرعة تجاوب تحويلات العمالة من دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) مع التغيرات في أسعار النفط؛ حيث تعد جميع دول المجلس من أعلى 20 دولة في العالم في تحويلات العمالة الأجانب. قدرت الدراسة المرونة السعرية للتحويلات بـ(0.4)، والتي يمكن الاستفادة منها في عمل السياسات المناسبة لتقدير أهمية وحجم التحويلات، وبخاصة في فترة الأزمات المالية عندما انخفضت أسعار النفط في عام 2008.

وأكد Singala and Allamraju (2011) أهمية تحويلات العمالة الهندية ونموها المفترض، فقد وصلت إلى 414 مليار دولار عام 2009، حيث يشكل 35% من العمالة المهاجرة في الشرق الأوسط، و30% منها في كندا وأمريكا. ويعتقد الباحثان أن تحويلات العمالة إلى الهند تعتمد على النشاط الاقتصادي للبلد المضيف، حيث استخدم أسعار النفط لقياس ذلك النشاط، فمع زيادة أسعار النفط يزداد الدخل المحلي للدول المضيفة، ومن ثم تزداد تحويلات العمالة بالخارج. ولقياس التحويلات الأجنبية إلى الهند استخدم نموذج المربعات الصغرى (OLS)، ولعدد من المتغيرات كالناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، وأسعار النفط، وسعر الصرف لسنوات تمتد من عام 1970 إلى 2009. توصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف للهند ليس لهما تأثير في تحويلات العمالة الهندية، وتم حذفهما. كما أوضحت النتائج زيادة تحويلات العمالة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1993، وانخفاض التحويلات من الشرق الأوسط بعد عام 2000، وذلك بسبب زيادة التحويل من العمالة المدربة (Skill Labor) في شمالي أمريكا عنها من العمالة غير المدربة المنتشرة في الشرق الأوسط.

وقام Iqbaland Satter (2005) بدراسة تأثير تحويل العمالة في النمو الاقتصادي في باكستان للفترة من 1972 إلى 2003، وتساءلت الدراسة عن مدى

إسهام تحويلات العمالة بالنسبة للنمو الاقتصادي عن طريق زيادة إسهام الاستثمار والاستهلاك المحلي، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد (OLS)، وأوضحت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تحويلات العمالة والنمو الاقتصادي في باكستان. بينما ظهر أنه عند عدم أخذ هذه التحويلات بالاعتبار فإن كلاً من سعر الصرف والسياسية المالية والنقدية قد تكون تحت بعض الضغوط الاقتصادية.

وأوضح Karagoz (2009) أهمية تحويلات العمالة بوصفها مصدراً للتمويل من الخارج في معظم الدول النامية، ومع انخفاض نسبة هذه التحويلات في السنوات الأخيرة فقد تزايدت نسبتها بالنسبة لتركيا مقارنة ببداياتها منذ الستينيات من القرن الماضي. واختبر الباحث مدى أهمية نمو تحويلات العمالة وأثرها في الاقتصاد التركي باستخدام بيانات سنوية من عام 1970 إلى 2005. أوضحت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما أوضحت نتائج الانحدار أن تحويلات العمالة لتركيا ذات قيمة سالبة على الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك أظهرت النتائج معنوية وإيجابية العلاقة مع متغيرات الصادرات والاستثمار المحلي، في حين بقي الاستثمار الأجنبي المباشر بدون أثر.

واختبر Siddique *et al.* (2010) العلاقة السببية بين تحويلات العمالة والنمو الاقتصادي لثلاث دول أسيوية، هي بنجلاديش والهند وسريلانكا، باستخدام اختبار (VAR) لـ (Grangar, 1998) للفترة الزمنية التي تمتد لخمس وعشرين سنة. بينت النتائج أن نمو تحويلات العمالة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في بنجلاديش، أما في الهند فلم توضح النتائج وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي وتحويلات العمالة، ومن جانب آخر أوضحت النتائج وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي وتحويلات العمالة في سيرلانكا.

وقد أوضح العبدي (2010) أن تحويلات العمالة من المهاجرين اليمنيين تمثل إحدى أهم التدفقات المالية الخارجية، ومصدراً مالياً يتجاوز في حجمه التدفقات المالية الأجنبية الأخرى، كالهبات والمساعدات الإنمائية والقروض وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن هذه التحويلات تسهم في تحسين مستوى الدخل، وخلق فرص عمل، وتنشيط الاستهلاك والاستثمار المحلي، وتوسيع النشاط المصرفي في البلاد.

وتشير التقارير الرسمية إلى أن حوالي 6 مليون مواطن يمني مهاجر حتى عام 2000، تمثل المملكة العربية السعودية النسبة الأعلى لهم، تليها الولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا، حيث بلغت تحويلاتهم المالية حوالي 23 مليار دولار خلال الفترة من 2008–1990 (صندوق النقد الدولي، 2009). أظهرت نتائج تقديرات نماذج الانحدار الخطية أن تحويلات العمالة المهاجرين ذات أثر إيجابي ومعنوي على

الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤكد أهمية التحويلات على التنمية الاقتصادية في اليمن.

وبحث Jawaid and Raza (2012) في تأثير تحويلات العمالة والنمو الاقتصادي في الصين وكوريا باستخدام بيانات من عام 1980 إلى 2009، أوضحت نتائج التكامل المشترك وجود علاقة موجبة طويلة الأجل في كوريا، وسالبة في الصين. أما نتائج تصحيح الخطأ فقد أوضحت وجود علاقة موجبة ومعنوية في حالة كوريا، بينما لم تكن نتائج الصين ذات قيمة معنوية. وعند عمل اختبار السببية أظهرت النتائج وجود علاقة وحيدة لكل من الصين وكوريا من تحويلات العمالة إلى النمو الاقتصادي، لذلك تقترح الدراسة استخدام سياسات مرنة في حالة كوريا لاستمرار التحويلات لتفعيل وزيادة النمو الاقتصادي، ومحاولة خفض البطالة الاختيارية لتعزيز الإنتاجية، ومن ثم النمو الاقتصادي.

أمـا (Das & Chowdhuri, 2011) فأوضحت دراستهما أن كثرة الأبحاث عن تحويلات العمالة وأثرها على النمو الاقتصادي للدول المستقبلة تبرز الحاجة إلى المزيد من الفهم، ويكون السؤال: هل توجد علاقة طويلة الأجل بين تحويلات العمالة والنمو الاقتصادي؟ وتحاول الورقة الإجابة عن هذا السؤال لإحدى عشرة دولة من أكثر الدول استقبالاً لتحويلات العمالة في الدول النامية. وباستخدام البيانات المجمعة (Panl Data) لهذه الدول، وبتطبيق النموذج Poold Mean Group (BMG)، وكانت النتيجة موجبة في الأجل الطويل بين التحويلات والنمو الاقتصادي. ولكن قيمة "المعلمة" ضعيفة جداً. بهذه النتيجة تفترض الورقة أن تحويلات العمالة في تلك البلدان تستخدم في زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتؤكد النتيجة أنه على الدول النامية المستقبلة للتحويلات إيجاد سياسات للاستفادة من هذه التحويلات في قطاعات أكثر إنتاجية من كونها من القطاع الاستهلاكي فقط.

وتؤكد دراسة (Barajas *et al*, 2009) أهمية زيادة تحويلات العمالة إلى بلدانهم، بوصفها أحد أهم الموارد المالية، ولاسيما للدول النامية؛ لما تضيفه هذه الموارد من زيادة في الاستهلاك العائلي، وكان السؤال المطروح: هل تضيف هذه الموارد المالية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل؟

وباستخدام اختبارات التكامل المشترك توصلت الدراسة إلى أن هذه التحويلات لاتؤثر في نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل.

وحاول Barguellil and Zaien (2013) معرفة أثر العلاقة بين تحويلات العمالة في النمو الاقتصادي والتعليم باستخدام نموذج التكامل المشترك لدولة تونس للفترة من 1976–2006، وظهر من النتائج وجود علاقة سالبة ومباشرة بين التحويلات ونمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما توجد علاقة موجبة وغير مباشرة بين التحويلات ونمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال التعليم.

واستخدم (Alkhathan, 2013) منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وتصحيح الخطأ لدراسة العلاقة بين تحويلات العمالة الخارجة والنمو الاقتصادي في السعودية للفترة بين 2010–1970. وقد أوضحت الدراسة أن حوالي 31% من سكان المملكة هم من العمالة الوافدة، والتي تعمل على تعزيز دخلها، ومن ثم تحويله إلى بلدانهم، وتعد المملكة ثانية أكبر دولة في العالم من حيث تحويلات الأجانب المالية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقدر بحوالي 6,1% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. أظهرت النتائج العلاقة العكسية وغير المعنوية بين المتغيرين في الأجل الطويل، وبقيت كذلك عكسية إلا أنها معنوية في الأجل القصير، واقترحت الدراسة لتقليل زيادة تحويلات العمالة إلى الخارج أنه يجب على القائمين على السياسات في السعودية إيجاد قنوات جديدة ومناسبة لزيادة استهلاك واستثمار أصحاب هذه التحويلات في السعودية.

ومن مراجعة هذه الدراسات يمكن الخروج بعدد من الملاحظات منها أن تحويلات العاملين من المملكة العربية السعودية هي الأعلى مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ تمثل 63% منها، وأن هذه التحويلات متوافقة مع الدورات الاقتصادية، وتخضع للعوامل السياسية والمخاطر المالية، وتقوم أسعار النفط بدور حيوي في تلك التحويلات، حيث تزداد مع زيادة الأسعار، وتنخفض مع انخفاضها. وترى نتائج الدراسات السابقة أن معظم العمالة التي تعمل في منطقة الخليج عمالة غير مدربة، وبخاصة بعد عام 2000، كما أوضحت بعض الدراسات السابقة وجود العلاقة الإيجابية بين تحويلات العمالة والدول المستقبلة منها، وأنها مصدر للتمويل من الخارج وتحسين مستوى الدخل وخلق فرص عمل جديدة، وكذلك تنشيط الاستهلاك والاستثمار في تلك الدول. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي استخدمت، بالإضافة إلى تحويلات العاملين متغيرات مثل سعر الصرف، والصادرات، والاستثمار المحلي والأجنبي لدراسة تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، استخدمت هذه الدراسة ناتج القطاع الخاص للدور الحيوي الذي يقوم به؛ سواء من خلال المشاريع والشركات العملاقة أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

منهج القياس

1 – اختبارات جذر الوحدة (Unit root tests)

يعد سكون السلسلة الزمنية شرطاً أساسياً عند دراستها وتحليلها، وذلك لكي يتم التأكد من صحة النتائج التي تم الحصول عليها، وهناك عدد من الخصائص التي يجب توافرها؛ لتكون السلسلة الزمنية ساكنة، كثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t) = (u)$، وثبات التباين عبر الزمن $VAR(Y_t) = E(Y_1 - u)^2 = \sigma^2$ وأن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين،

وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير $Y_k = E[(Y_t - \pi)(Y_{t+k} - \pi)]$. وتعد اختبارات جذر الوحدة التي تشمل على اختباري ديكي فولر الموسع والبسيط، واختبار فليبس بيرون، واختبار KPSS الأكثر استخداماً لاختبار سكون السلاسل الزمنية.

2 – اختبار التكامل المشترك

(Co-integration test)

توجد عدة طرق لاختبار التكامل المشترك، وتستخدم الدراسة منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (The Autoregressive Distributed Lag Approach)، ويطلق عليه منهج اختبارات الحدود (The Bounds Testing Approach)، ويرمز له بـ(ARDL)؛ لما يتميز به هذا الاختبار من عدة مزايا، تتبلور في إمكانية تطبيقه بقطع النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة من عدمه، بحيث تكون نتائجه مقبولة في حين يكون حجم العينة صغيراً، والذي يعمل على تقدير العلاقة للأجلين: الطويل والقصير.

ويقوم هذا الاختبار بتقدير جميع "معلمات" النموذج بوصفها متغيراً تابعاً بعد تحديد فترة الإبطاء المناسبة، ويتم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في كل نموذج بواسطة اختبار (Wald) عن طريق مقارنة قيمة (F) المحسوبة بالقيمة الجدولية المناظرة في جدول (Pesaran *et al*,. 2001)، والذي يتكون من قيمتين حرجتين: قيمة حد أعلى، وقيمة حد أدنى. فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الحد الأعلى فإنه سوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، بقطع النظر عن درجة التكامل، وهو ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إن كانت القيمة المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى فإنه لا يمكن رفض الفرضية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وإذا وقعت القيمة المحسوبة بين الحدين: الأعلى والأدنى، فإن النتائج تكون غير محددة، ويعني ذلك عدم اتخاذ القرار لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

وبعد تحديد النماذج التي سيتم إجراء الاختبار عليها يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، باستخدام اختبار مطور لمنهجية (ARDL). وتقوم فكرة هذا الاختبار على تقدير العلاقة بين المتغيرات بالمتباطئ، وإلغاء المتغير المستقل التي تكون قيمته المطلقة في إحصاء (t) أقل من الواحد الصحيح، وهذا الإجراء يعني الانتقال من النموذج العام إلى النموذج الخاص. وبعد ذلك يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للانحدار في ذات الفترات الموزعة (ARDL -ECM)؛ لتحديد العلاقة التوازنية بين المتغيرات في الأجلين: الطويل والقصير، وسنقوم بتفصيل النموذج المختار وصيغ العلاقات بين المتغيرات الداخلة بعد التأكد من النموذج المناسب.

3 – نموذج القياس

حسب معظم الدراسات السابقة ذات العلاقة لاختيار النموذج الذي يتناسب مع الموضوع محل الدراسة فقد تم التعامل مع خمسة متغيرات ذات علاقة بتحويلات العمالة، وهي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والناتج المحلي للقطاع الخاص (K)، وإجمالي الصادرات (EXP)، وتحويلات العمالة (TRANS)، ومؤشر المستوى العام للأسعار (CPI) خلال الفترة ما بين 1980 و2014 حسب العلاقة الآتية:

$$Log(GDP) = \alpha + \beta_1\ LOG\ (TRANS) + \beta_2\ LOG\ (K) + \beta_3\ LOG\ (EXP) + \beta_4\ LOG\ (CPI) + u \qquad (1)$$

لإجراء اختبار التكامل المشترك يجب أولا تحديد الشكل العام للمتغيرات، وكيفية إجراء الاختبار بين المتغيرات بوصفها متغيرات تابعة من جهة، وبعد تحديد فترة الإبطاء ومستقلة من جهة أخرى عند استخدام نموذج (ARDL) على الوجه الآتي:

$$\Delta log\ GDP_t = \alpha_0 + \beta_1\ logPGDP_{t-1} + \beta_2 logK_{t-1} + \beta_3\ logTrans_{t-1} + \beta_4\ log\ CPI_{t-1} + \sum_{(t=1)}^{n} \theta_{1i}\ \Delta \log GDP_{t-1} + \sum_{(t=1)}^{n} \theta_{2i} \Delta KP_{t-i} + \sum_{(t=1)}^{n} \theta_{3i} \Delta \log Trans_{t-i} + \sum_{(t=1)}^{n} \theta_{4i-i} \Delta logCPI_{t-i} + \varepsilon \qquad (2)$$

حيث إن (β_1) تعبر عن سرعة التعديل أو حد تصحيح الخطأ، و (θ) معلمات الأثر في الأجل القصير، وتعبر معلمات الفروق عن المرونة بالنسبة للمتغير التفسيري في الأجل القصير.

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة تحليل الخصائص الإحصائية للمتغيرات المستخدمة، ونتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك، كما أنه سيتم تحليل نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات ونتائج نموذج تصحيح الخطأ.

1 – البيانات والخصائص الإحصائية

استخدمت الدراسة البيانات السنوية خلال الفترة ما بين 1980 و 2014، ومصدرها: مؤسسة النقد العربي السعودي، وتخص الناتج المحلي الإجمالي، وتحويلات العمالة، والناتج المحلي للقطاع الخاص، وإجمالي الصادرات، ومؤشر المستوى العام للأسعار. ويبرز الجدول (2) الخصائص الإحصائية للفروق الأولى اللوغاريتمية لهذه المتغيرات التي تعكس معدلات النمو، حيث نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي، وتحويلات العمالة، ومؤشر المستوى العام للأسعار لديها أعلى متوسط حسابي. كما تشير الخصائص الإحصائية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي، وتحويلات العمالة، وإجمالي الصادرات هي الأعلى من حيث التباين، حيث تعكس هذه الخصائص التباين المتزايد لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة. وتشير إحصائية JB إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لجميع المتغيرات ما عدا CPI، بينما تشير إحصائية LB إلى قبول فرضية العدم الخاصة بعدم وجود ارتباط ذاتي، كما تشير قيم إحصائية ARCH-LM إلى قبول فرضية ثبات التباين.

جدول 2
الخصائص الإحصائية لمعدلات نمو المتغيرات

Return series	GDP	EXPT	K	TRANS	CPI
Mean (%)	1.563	-0.604	0.346	1.461	1.234
Std.dev	0.128	0.133	0.085	0.156	0.027
Skew.	-0.429	-0.56	-0.135	0.112	0.922
Kurt.	-0.736	-0.264	-0.242	-0.42	1.281
JB	1.703	1.768	0.175	0.302	6.72*
LB(12)	9.106	2.549	1.011	7.488	24.467*
ARCH-LM	2.96	0.011	1.096	0.539	1.844

* تشير إلى المعنوية عند 5%، Std.dev تشير إلى الخطأ المعياري، JB تشير إلى إحصائية JarqueBera لاختبار التوزيع الطبيعي، LB تشير إلى إحصائية Ljung Box لاختبار الارتباط من الدرجة 12، ARCH-LM تشير إلى إحصائية مضاعف لاجرنج لاختبار ثبات التباين ARCH من الدرجة 4.

كما قامت الدراسة بإجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية عن طريق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور، واختبار فليبس وبيرون، واختبار KPSS كما هو موضح في الجدول (3).

ويستخدم كل من اختبار ديكي فولر المطور واختبار فليبس وبيرون لاختبار فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، بينما يستخدم اختبار KPSS لاختبار فرضية العدم بعدم وجود جذر الوحدة. وأشارت النتائج إلى أن سلسلة تحويلات العمالة (TRANS)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومؤشر المستوى العام للأسعار (CPI) متغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وكانت متكاملة من

جدول 3
نتائج اختبار جذر الوحدة: عند المستوى والفروق الأولى

Variables	عند المستوى			عند الفرق الأول		
	ADF	PP	KPSS	ADF	PP	KPSS
GDP	0.354	0.746	0.388	-3.02*	-4.014*	0.064+
EXP	-2.461	-2.185	0.036	-4.082*	-4.738*	0.104+
K	-1.978	-2.097	0.098	-4.605*	-5.978*	0.058+
TRANS	-1.593	-1.504	0.394	-3.462*	-3.908*	0.106+
CPI	-0.314	*1.886	0.285	-2.146*	-2.597*	0.097+

* تشير إلى رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة و إلى قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، القيم الجدولية لاختبار ADF وPP عند مستوى معنوية 1%، و 5%، و 10% تساوي 7.39، 4.63، و3.74 على التوالي، القيم الجدولية لاختبار KPSS عند مستوى معنوية 1%، و 5%، و 10% تساوي 2.58-، 1.95-، و 1.61- على التوالي.

الدرجة الأولى I(1) عند مستوى معنوية 1%، بينما أشارت النتائج إلى أن سلسلة ناتج القطاع الخاص (K)، وإجمالي الصادرات (EXP) ساكنة عند المستوى الأصلي اللوغاريتمي، وكانت متكاملة من الدرجة صفر(I(0 عند نفس مستوى المعنوية.

ولاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات تم استخدام اختبار الحدود، وذلك وفق اختبار Wald، فتم أولا تحديد فترات الإبطاء المناسبة باستخدام معيار(Akaike (AIC، وقد تم تحديد النموذج ARDL(2, 2, 2, 3, 3)، وتبرز النتائج الخاصة باختبار التكامل المشترك والمبينة بالجدول (4) وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث إن قيمة إحصائية (F = 13.559) أعلى من القيم العليا عند جميع مستويات المعنوية، وهو ما يشير إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات.

2 – نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ARDL-ECM)

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي من جهة وباقي المتغيرات من جهة أخرى، تستخدم الدراسة نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج ARDL، وذلك لتقدير علاقتي الأجل القصيرة والطويل، ويبرز كل من الجدولين: (5) و (6) نتائج التقدير، حيث تشير النتائج الخاصة بالأجل الطويل جدول (5) إلى أن إشارة تحويلات العمالة سالبة ومعنوية، ومن ثم تؤثر سلبا في الناتج المحلي الإجمالي، كما تشير إلى أن مرونة تحويلات العمالة تساوي 0,196–، أي أن أي زيادة في التحويلات بـ10% ستؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.96%، (وهي نسبة ضئيلة جدا). كما تشير النتائج إلى معنوية مؤشر المستوى العام للأسعار (CPI)، وناتج القطاع الخاص (K)، وإجمالي الصادرات (EXP)، حيث كانت المعلمات موجبة ومعنوية، والتي يمكن أن يستنتج منها التأثير الموجب لهذه المتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

أما فيما يتعلق بنتائج علاقة الأجل القصير فيوضح الجدول (6) هذه النتائج،

جدول 4
نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

علاقة الأجل الطويل	PGDP,EXPT,TRAS,CPI	إحصاء F	13.559
القيم الجدولية لاختبار F			
قاطع وبدون متجه زمني		قاطع ومتجه زمني	
مستوى المعنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
%1	5.15	6.36	6.65	7.8
%5	3.79	4.85	5.17	6.15
%10	3.16	4.14	4.5	5.35

جدول 5
نتائج تقدير متجه علاقة الأجل الطويل

علاقة الأجل الطويل		
-3.209[.007]*	-0.196	LRANS
7.919[.000]*	0.883	LEXPT
1.743[.105]***	0.408	LK
10.126[.000]*	1.797	LCPI

* ، ** ، ***: تشير إلى المعنوية عند حدود 1%، 5%، 10%

[.]: الاحتمالية المحسوبة.

حيث تشير معلمة تحويلات العمالة إلى أنها ذات أثر سالب في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتوافق مع نتائج الأجل الطويل. إن هذه العمالة عند قدومها للعمل في المملكة العربية السعودية يكون لديها التزامات مالية سابقة في بلدانها، فتعمل على سرعة تحويل عوائدها المالية خلال هذه السنة، بينما يصبح هذا التأثير موجبا في فترة الإبطاء الأولى، والذي قد يفسر بكون هذه العمالة قد أنهت جميع التزاماتها المالية، والتي من أجلها قدمت إلى المملكة، ثم تبدأ مرحلة جديدة من الادخار، وقد تبدأ بالحد من تحويلاتها المالية، وبخاصة مع وجود أعباء مالية للتحويل. ونلاحظ النتائج نفسها بالنسبة لمؤشر المستوى العام للأسعار، والذي يعكس الدور الذي تقوم به الحكومة في تعزيز الاقتصاد من خلال السياسات المالية التوسعية،كما نلاحظ أن إجمالي الصادرات يؤثر آنياً وإيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي، وسلباً بمتباطئة واحدة، أما ناتج القطاع الخاص فتشير النتائج إلى أن له تأثيراً سالباً في فترة الإبطاء الثانية في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس تعثر هذا القطاع في القيام بمسؤولياته وواجباته؛ إذ لا يزال يعاني من عدة عوائق تحد من قدرته على دعم الاقتصاد، مع الجهود التي تبذلها الحكومة لدعمه، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لذلك قامت الحكومة في عام 2015 بإنشاء هيئة مستقلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، دعما منها لاحتضان هذا القطاع ودعمه؛ ليقوم بدوره في التنمية. ومما يؤكد هذا الدور الفعال أنه قد توافقت أهمية هذا القطاع مع نتائج الأجل الطويل، فقد أشارت النتائج إلى أن لهذا القطاع تداعياتٍ موجبةً، وهو ما يفسر تأثيره الإيجابي في نموذج تصحيح الخطأ.

وقد أشارت النتائج – أيضاً – إلى أن معلمة حد تصحيح الخطأ (ECt-1) بلغت (0.897-)، وكانت معنوية عند مستوى معنوية (1%)، وتأخذ الإشارة السالبة المتوقعة، والتي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، كما تدل معلمة تصحيح الخطأ على أن ناتج القطاع الخاص يصحح في الفترة الزمنية الحالية ما يعادل (89.7%) من اختلال التوازن المتبقي في الفترة

جدول 6
نتائج تقدير متجه تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (3.2, 2, 3.0)

المتغير	المعلمة المقدرة	إحصاء t
علاقة الأجل القصير		
DLPGD(-1)	0.644	3.982[.001]*
DLTRANS	-0.163	-2.462[.025]**
DLTRANS(-1)	0.154	2.274[.036]**
DLEXPT	0.631	5.618[.000]*
DEXPT(-1)	-0.272	-1.865[.079]***
DLK	-0.105	-.6470[.526]
DLK(-1)	0.023	.1388[.891]
DLK(-2)	-0.156	-1.754[.097]***
DLCPI	1.553	4.531[.000]*
DLCPI(-1)	-2.178	-4.656[.000]*
DLCPI(-2)	0.541	1.024[.320]
ECT(-1)	-0.897	-3.028[.008]*

* ، ** ، *** : تشير إلى المعنوية عند حدود 1%، 5%، 10%،

L: الفرق الأول اللوغاريتمي

[.]: الاحتمالية المحسوبة.

الزمنية السابقة، نتيجة أن اختلال التوازن في الفترة الماضية لا يتم تصحيحه كلياً خلال السنة، ومن جهة أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية نحو التوازن.

كذلك أشارت النتائج إلى أن مرونة تحويلات العمالة في الأجل القصير بلغت (0.163-)، وهي معنوية، والتي تعكس التأثير الضعيف في الاقتصاد السعودي لهذه التحويلات في الأجل، كما يمكن ملاحظة أن النتائج توصلت إلى وجود العلاقة التوازنية قصيرة المدى بين ناتج القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ معامل المرونة (0.156-). وتبرز هذه النتائج ضرورة إيجاد آليات للحد من تحويلات العمالة، كتشجيع الاستهلاك، وتحفيز هذه العمالة للاحتفاظ بالمدخرات واستثمارها محليا. ومن جهه أخرى تم اختبار مدى استقرار النموذج باستخدام اختبار (Brown *et al*, 1975) الذي يتكون من اختبارين، الأول: اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، والثاني: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMQ) كما هو موضح بالشكلين (2) و(3)، حيث يتضح أن جميع المعاملات مستقرة هيكلياً خلال الفترة محل الدراسة.

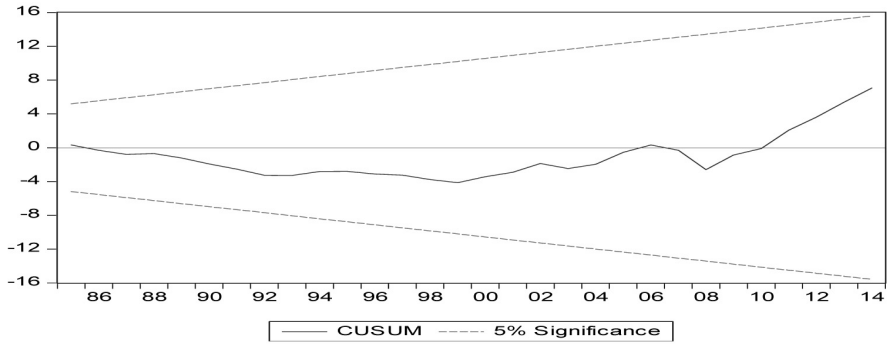

شكل 2

اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum of Recursive Residual

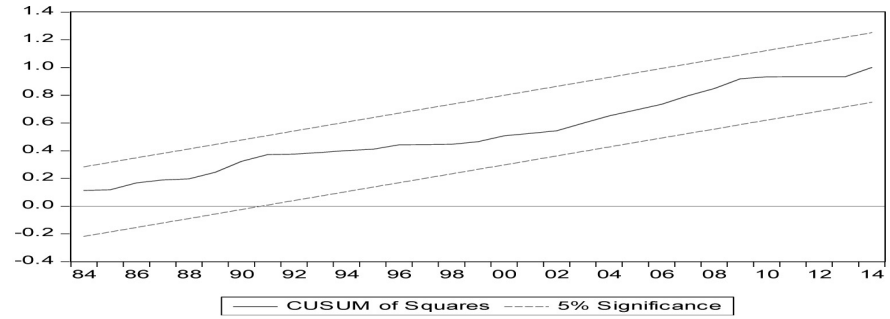

شكل 3

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cumulative Sum of Squares Recursive Residual)

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تحويلات العمالة الوافدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية؛ حيث ارتفعت هذه التحويلات بنسبة 180% من عام 2004 إلى 2014، وهي تمثل نسبة 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تباينت الأدبيات في هذا الشأن لعدد من الدول لتحديد الأثر الإيجابي أو السلبي على الناتج المحلي الإجمالي ونموه. استخدمت الدراسة منهج الاختبار الذاتي لفترة الإبطاء الموزعة (ARDL)، وذلك بعد تحديد الفجوة المناسبة، وذلك من 1980 إلى 2014. أوضحت نتائج اختبارات السكون أن متغيرات الدراسة ساكنة في الفرق الأول باستخدام اختبار ديكي – فولر المطور واختبار فليبس ـ بيرون واختبار KPSS. أما نتائج التكامل المشترك وباستخدام اختيار الحدود فقد أوضحت أنه توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل، وعلى ذلك يمكن استنتاج أنه في الأجل الطويل هناك علاقة تسير من تحويلات العمالة وناتج

القطاع الخاص وإجمالي الصادرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأظهرت النتائج وجود علاقة سالبة بين نمو الناتج وتحويلات العاملين، ووجود علاقة موجبة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات والناتج المحلي للقطاع الخاص، كما دلت النتائج على وجود علاقة سببية بين نمو الناتج وباقي المتغيرات في الأجل القصير؛ إذ يتأثر الناتج سلبا بالتحويلات وبناتج القطاع الخاص. كذلك أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ سرعه تعديل عالية نحو التوازن بعد حدوث أثر صدمة نتيجة تغير محددات الناتج، تشير كذلك النتائج إلى العلاقة السلبية بين ناتج القطاع الخاص ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي يفسر ببطء نمو هذا القطاع، حيث إنه من خلال نتائج الدراسة مثبط للنمو الاقتصادي في الأجل القصير، وقامت الحكومة بتفعيل دور القطاع الخاص بإنشاء هيئة مستقلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2015. من جانب أخر أوضحت نتائج الدراسة تداعيات موجبة لهذا القطاع في الأجل الطويل، ولذلك يجب على الحكومة أن تعمل على إعادة تنظيم التشريعات الخاصة بالاستثمار سواء كان محليا أم أجنبيا، ووضع البرامج والسياسات الملائمة لبحث فرص بديلة للاستفادة من تحويلات العمالة؛ بهدف ضخها داخل الاقتصاد، ومن تلك السياسات: دعم القطاع الخاص، ولاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل حوالي 90% من منشآت الأعمال، عن طريق فتح قنوات استثمارية محلية رسمية، لا للمستثمرين فقط، وإنما كذلك للعاملين الأجانب، كالاستثمار في سوق الأوراق المالية ذات الآجال القصيرة التي تتناسب مع بقائهم في البلاد مع تحقيقهم عوائد مجزية.

المراجع

الأمانة العامة للشئون الاقتصادية، 2003، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون: محدداتها وآثارها الاقتصادية – مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

بدر صالح العبدي، 2010، تحليل مسار العمالة المهاجرين اليمنيين وأثرها على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية – **مجلة العلوم الإدارية**، اليمن، العدد 1: 67–95.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2014، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، التقرير السنوي.

مؤسسة النقد العربي السعودي، 2014، – التقرير السنوي الواحد والخمسون.

Abdul-Rahman, Abdel-Mahmoud, 2006. "The Determinant of Foreign Worker Remittances in the Kingdom of Saudi Arabia". *Journal of King Saud University, Administration Science*. 18(2):93-121.

Alkhathan, Khalid, 2013. "The Nexus between remittance outflows and growth: A Study of Saudi Arabia". Economic Modelling, 33, 695-700.

Barajas, Adolfo, Ralph Chami, ConnelFullen Kamp, Michael Fapen, and Peter Mentiel, 2009. "Do workers' Remittances Promote Economic Growth". *IMF working Paper*, WP/ 109/153.

Barguellil, Achouak, and Mohammed AlhediZaiem, 2013. "The effect of Migrant Remittances on economic growth through education: The case of Tunisia". *International Journal of Economics and Management Sciences*, 2(8): 33-40.

Das, A. and M. Chowdhuri, 2011. "Remittances and GDP Dynamics in 11 developing Countries: evidence from PanalCointgration and PMG Techniques". *Romanian Economic Journal*, XIV, no. 42.

Jawaid, Syed Tehseen and Syed Ali Raza, 2012. "Workers' remittances and economic growth in China and Korea: an empirical Analysis". *MIPRA Paper* No. 39003. Iqra University Abid Town, Block-2 Gulshan-e-Iqbal, Karachi, Pakistan. 1-18.

Karagoz, Kadir, 2009. "Workers' remittances and economic growth: evidence from Turkey". *Journal of Yasar University, Turkey*, 4(13): 1891-1908.

Iqbal, Zafer and abdusSatter, 2005. "The Contribution of Workers' Remittances to Economic Growth in Pakistan". *Research Report* no. 187. Pakistan Institute of Development.

Naufal, George and Ali Termos, 2009. "The responsiveness of remittances toprice of oil: The case of the GCC". Organization of the Petroleum Exporting Countries. Blackwell Publication. Oxford. UK.

Pesaran M. H,Shin, Y, and Smith, R. J, 2001."Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships". *Journal of Applied Econometrics*, 16 (3): 326-289

Siddique, abu and E. A. Selvanathan and SarojaSalvanathan, 2010. "Remittances and Economic Growth: Empirical evidence from Bangladesh, India, and Sirilanka". University of Western Australia, *Discussion Paper* no. 10.27. 1-21.

Singala, Subbaiah and AshitaAllamraju, 2011. "The Economics of Migration Workers' Remittances to India". *Journal of Management*, 40(1): 17-30.

ABSTRACT

Impact of Worker Remittances on Economic Growth in Saudi Arabia

Ahmed A. Al-Mohaimeed
King Saud University

The paper investigates the effect of foreign labors' remittances on the economic growth (1980-2014) in the Kingdom of Saudi Arabia through two channels: the private sector and exports. The bounds testing cointegration approach of Pesaran *et al.* (2001) is used to perform the cointegration relationship variables. Also, both the Autoregressive Distributed Lag Approach (ARDL) and error correction model (ECM) are used to estimate the short and long run dynamics. The estimate result shows a negative relationship between economic growth and worker remittance. By contrast, this relationship appears to be positive for exports, private sector's output, and the general price index.Therefore, the obtained result of the short run shows a negative relationship between growth and the rest of the variables where the output growth is affected by worker remittance negatively but positively with exports and the index of the general price level. The results of error correction model also show a high speed adjustment towards a balance. This confirms the need to find appropriate ways to limit the flow of remittance from foreign labors abroad and to channel it into the local economy by stimulating investment and creating new channels for that.

أحمد عبدالكريم المحيميد (دكتوراه في الاقتصاد، جامعة نبراسكا لنكولن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1994)، أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، تتركز الاهتمامات البحثية في: الاقتصاد الكلي واقتصاديات التنمية ودراسات جدوى المشاريع.